

[المعالجة الإعلامية الأجنبية الناطقة باللغة العربية لظاهرة الهجرة السورية غير الشرعية]

إعداد الباحثة:

[صفاء قره محمد مراد]

[قسم الإعلام، كلية العلوم الإنسانية، جامعة بيروت العربية، بيروت، لبنان]

[إشراف: أ.د. جمال نون - كلية الإعلام والتوثيق - الجامعة اللبنانية]

[أ.د. إيمان عليوان - أستاذ الإعلام المساعد - جامعة بيروت العربية]

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحليل سياسات التغطية الإعلامية التي تعتمدها مواقع الفضائيات الأجنبية الناطقة باللغة العربية في تناول قضية الهجرة السورية غير الشرعية نحو الغرب، مع التركيز على العوامل السياسية والاقتصادية المؤثرة في تشكيل المعالجة الإعلامية الموجهة للجمهور العربي. كما سعت إلى الكشف عن دور هذه العوامل في تحديد حجم التغطية ونوعية الأطر الإعلامية المستخدمة وإتجاه الخطاب المصاحب لها.

تعتمد الدراسة منهج المسح الوصفي لتحليل المعالجة الإعلامية لقضية الهجرة السورية غير الشرعية نحو الغرب (2021-2022) عبر المواقع العربية لقنوات (France 24, DW, TRT). وباستخدام أداة تحليل المضمون لعينة قوامها 199 مادة إعلامية، تسعى الدراسة –استناداً إلى نظرية الأطر الإعلامية– إلى رصد أنماط التغطية واتجاهاتها وعلاقتها بالعوامل السياسية والاقتصادية المؤثرة.

أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية تؤكد تأثير المعالجة الإعلامية للهجرة السورية غير الشرعية بالمصالح السياسية والاقتصادية للدول المالكة للقنوات، مع هيمنة واضحة للإطار القانوني-السياسي على الإطار الإنساني (ما دعم الفرضية الأولى كلياً والثانية جزئياً). كما ارتبط حجم التغطية ونوعية الأطر بموقع الدولة كدولة عبور أو استقبال، وبحسابات سوق العمل والضغط المالية، حيث ركز الخطاب الإعلامي على شرعنة سياسات تلك الدول وإبراز الانعكاسات الاقتصادية للهجرة على ميزانياتها.

خلصت الدراسة إلى أن الإعلام الدولي الموجه بالعربية يتعامل مع قضية الهجرة السورية غير الشرعية بوصفها ملفاً سياسياً واقتصادياً في المقام الأول، ويؤدي دوراً اتصالياً يعكس المصالح الإستراتيجية لدول تلك الفضائيات. ويتجلى هذا الدور في تأطير القضية بما يتماشى مع السياسات العامة والأولويات الاقتصادية لتلك الدول، بما يساهم في تعزيز توجيه إدراك الجمهور العربي لطبيعة الهجرة السورية غير الشرعية وتداعياتها.

الكلمات الدالة:

الهجرة السورية غير الشرعية، العوامل السياسية، العوامل الاقتصادية، الإعلام الدولي الموجه، التغطية الإعلامية، سوريا.

DOI Number: <https://doi.org/10.62690/ijssp2831>

[Media Framing of Illegal Syrian Migration in Foreign Arabic-Speaking Channels]

Researcher:

[Safaa Kara Mohammad Mourad]

[Department of Media, Faculty of Humanities, Beirut Arab University, Beirut, Lebanon]

Abstract:

This study aims to analyze the media coverage policies of foreign state-funded Arabic channels regarding illegal Syrian migration to the West. It specifically investigates how political and economic factors shape news construction for Arab audiences, determining the volume of coverage, the types of media frames utilized, and the overall direction of the discourse.

This study utilizes a descriptive survey methodology to analyze how foreign state-owned Arabic websites (France 24, DW, and TRT) covered illegal Syrian migration to the West between 2021–2022. Grounded in Media Framing Theory, the research performed a content analysis on a sample of 199 media items to identify coverage patterns and trends influenced by key political and economic variables.

The study reveals statistically significant differences in media coverage, confirming that the framing of illegal Syrian migration is driven by the political and economic interests of the broadcasters' home countries. A clear dominance of the legal-political frame over the humanitarian frame emerged, fully supporting the first hypothesis and partially the second. Ultimately, coverage patterns are dictated by whether the country acts as a host or transit nation, heavily influenced by labor market needs and financial pressures.

The study concludes that international Arabic-speaking media frames illegal Syrian migration primarily as a political and economic issue, reflecting the strategic interests of the sponsoring states. This communicative role aligns the phenomenon with public policies and economic priorities, ultimately shaping the Arab audience's perception of the nature and repercussions of Syrian migration.

Keywords: Illegal Syrian Migration, Political Factors, Economic Factors, International Media, Media Coverage, Syria.

المقدمة:

يعيش العالم المعاصر حالة متواصلة من الإضطرابات السياسية والنزاعات الممتدة، أسهمت في إعادة تشكيل العديد من القضايا الإنسانية العابرة للحدود، وفي مقدمتها ظاهرة الهجرة السورية غير الشرعية التي تجاوزت كونها حركة إنتقال أفراد إلى تحويلها إلى ملف دولي مركب تتقاطع فيه الأبعاد السياسية، الإقتصادية، الأمنية والإنسانية. وقد أفرزت هذه الظاهرة واقعاً جديداً فرض نفسه بقوة على أجندات الدول ووسائل الإعلام على حدّ سواء.

وبرزت الهجرة السورية غير الشرعية بوصفها إحدى أكثر القضايا حضوراً في الخطاب الإعلامي الدولي، نظراً لتشابك أسبابها وتداعياتها، وتعدد الأطراف المنخرطة في إدارتها بين دول المنشأ والعبور والإستقبال. ولم تعدّ

المعالجة الإعلامية لهذه القضية تقتصر على نقل الوقائع، بل أصبحت مساحة لإعادة بناء المعاني وصياغة السريات التي تُقدّم للجمهور، ما يمنح وسائل الإعلام دورًا مؤثرًا في توجيه الرأي العام وتشكيل التصورات حول الهجرة والمهاجرين.

كما تكتسب التغطية الإخبارية للهجرة السورية غير الشرعية، أهمية خاصة خلال الفترات التي تشهد تصاعدًا في تدفق الأخبار وتنافسًا بين مواقع الفضائيات الإخبارية. وتأتي المعايير المهنية جنبًا إلى جنب مع الإعتبارات السياسية والاقتصادية في إختيار زوايا المعالجة وتحديد أولويات الخطاب. وتتفاوت إهتمامات مواقع الفضائيات حيال قضية الهجرة غير الشرعية ما بين التركيز على الجوانب السياسية والمعيشية للمهاجرين السوريين، وما بين إبراز الإعتبارات الأمنية والتنظيمية أو الإنعكاسات الاقتصادية على الدول العبور والإستقبال، بما يعكس إختلاف سياسات هذه الدول من الظاهرة.

وإنطلاقًا من هذا الواقع، تأتي هذه الدراسة لتحليل كيفية تناول مواقع الفضائيات الأجنبية الناطقة بالعربية لقضية الهجرة السورية غير الشرعية خلال عامي 2021 و2022، سعيًا إلى فهم طبيعة الخطاب الإعلامي المهيمن، والكشف عن العوامل السياسية والاقتصادية التي أسهمت في تشكيله. كما تهدف إلى تسليط الضوء على دور الإعلام في إعادة إنتاج القصص المرتبطة بالهجرة، وتأثير ذلك في تشكيل وعي الجمهور العربي تجاه قضية من أكثر القضايا الإنسانية تعقيدًا في المرحلة الراهنة.

الإطار النظري للدراسة

الهجرة غير الشرعية أسبابها وقوانينها

تُعَدّ الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية شديدة التعقيد، تتشابك فيها الأبعاد الاقتصادية، السياسية، الأمنية والاجتماعية. ورغم أنها ليست حديثة، فقد شهدت تحولات متسارعة منذ أواخر التسعينيات، مدفوعة بعوامل الطرد في الأوطان الأصلية وعوامل الجذب في بلدان المقصد. وقد تفاقمت أعداد المهاجرين بشكل خاص نتيجة للصراعات والحروب، خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط، مما أدى إلى موجات جماعية تسلك طرقاً خطيرة للوصول إلى أوروبا عبر شبكات التهريب. وقد أثارت هذه الظاهرة إهتماماً عالمياً متزايداً، ليس فقط لأبعادها الديموغرافية، بل لتأثيراتها الاجتماعية والسياسية العميقة في أوروبا. فبينما يُنظر إليها إيجابياً نسبياً في بعض الدول الصناعية (كألمانيا وفرنسا)، لتعويض نقص الأيدي العاملة، تبرز في المقابل تحديات التأطير القانوني والأمني. وعليه، يسعى هذا الفصل إلى تحليل الأسباب الجذرية لهذه الظاهرة، من عوامل طرد وجذب، وتسليط الضوء على القوانين والتشريعات المنظمة لها، لتقديم رؤية شاملة لكيفية التعامل معها.

أولاً: مفهوم الهجرة ونواحيها

تُعرّف الهجرة لغوياً بانتقال الإنسان من موطنه الأصلي إلى وطن آخر لغرض الرزق أو أسباب أخرى، وتُعرّفها الأمم المتحدة بأنها إنتقال أي شخص عبر حدود دولية أو داخل دولة بعيداً عن مكان إقامته المعتاد، بغض النظر عن وضعه القانوني أو سبب حركته أو مدة إقامته، حيث تُعدّ ديموغرافياً أحد العوامل الرئيسية الثلاثة (إلى جانب المواليد والوفيات) التي تُحدث تغييرات في أعداد السكان وتفرض ضغطاً على الموارد، بينما تُعنى إجتماعياً بانتقال الأفراد بين المجتمعات والإنخراط في بيئات وثقافات جديدة، وتُقسم إلى هجرة داخلية وخارجية، وإلى دائمة (استيطانية) ومؤقتة، أما الهجرة غير الشرعية، التي تشكل أعباءً إجتماعية وأمنية وإقتصادية (الإسكوا، 2024)، فقد تطور مسارها التاريخي نحو أوروبا عبر ثلاث مراحل رئيسية.

فلقد بدأت بـ "مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى 1974" التي تميزت بالهجرة المنظمة لإعادة الإعمار والحاجة للأيدي العاملة، تلتها مرحلة السبعينيات والثمانينات التي شهدت أزمات إقتصادية دفعت الدول الأوروبية إلى تضيق الخناق وإغلاق الحدود، بالتزامن مع دخول إتفاقية شينغن حيز التنفيذ عام 1985 لتعزيز حرية التنقل الأوروبي، وأخيراً مرحلة التشدد الأمني ما بين 1995 وحتى 2025، والتي إتسمت بالطابع الأمني الصارم بعد أحداث كبرى مثل هجمات 11 أيلول - سبتمبر 2001، وتفجيرات باريس، مدريد ولندن، مما ساهم في صعود اليمين المتطرف ودفع إلى إتخاذ إجراءات أمنية مشددة وتنفيذ "القانون الجديد للهجرة" لمواجهة ما يُنظر إليه كتحديات أمنية وسياسية (Castelles & Miller, 2009)؛ (Schengen Agreement, 2000)؛ (Huysmans, 2000)؛ (الإسكوا، 2024).

أولاً: المعالجة الإعلامية لقضايا الهجرة

1 - أساليب المعالجة الإعلامية

تتجاوز المعالجة الإعلامية في المواقع الإلكترونية للفضائيات الأجنبية الناطقة بالعربية وظيفة النقل الإخباري لتؤدي دوراً بنوياً في تشكيل إدراك الجمهور لقضية الهجرة السورية غير الشرعية، عبر استراتيجيات إقناع تعيد بناء الواقع الاجتماعي للظاهرة. وتتراوح هذه الأساليب بين المعالجة المحايدة التي تعتمد الوصف الكمي والبيانات المجردة، مستندة إلى الاستمالات المنطقية دون تدخل ظاهر من القائم بالاتصال، وبين المعالجة التفسيرية التي تربط الحدث بسياقاته السياسية والاجتماعية والجيوسياسية، بما يعزز الفهم التحليلي لدى المتلقي (النعيمي، 2017). وفي المقابل، تظهر المعالجة المتحيزة التي توظف أطر المسؤولية والصراع لخدمة أجندات محددة، عبر انتقاء المعلومات أو إعادة تأطيرها، سواء بتقديم المهاجر كضحية مطلقة أو كتهديد أمني. ويتقاطع ذلك مع المعالجة المثيرة التي تعتمد الصور الصادمة والعناوين الانفعالية لرفع أولوية القضية على سلم الأجندة الإعلامية، وإن كان ذلك أحياناً على حساب الدقة المعرفية وتكريس التنميط (ربيع، 2005).

في مقابل هذه الأنماط، تبرز المعالجة المتكاملة كنموذج مهني يجمع بين الموضوعية والتحليل العميق، مع مراعاة البعد الإنساني دون الانزلاق إلى الإثارة. فهي تدمج الوصف الدقيق للوقائع مع تفسير أسبابها البنيوية، وتوازن بين الاستمالات العقلية المرتبطة بالقانون الدولي وحقوق اللاجئين، والاستمالات العاطفية التي تعكس المعاناة الإنسانية. يتيح هذا التكامل تقديم صورة شمولية للهجرة السورية غير الشرعية، بوصفها ظاهرة مركبة تتداخل فيها العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما يمنح الجمهور رؤية نقدية تتجاوز الاختزال والسطحية، ويعزز فهمه لدور هذه القنوات ضمن سياقات أوسع ترتبط بالدبلوماسية العامة وصياغة الصورة الذهنية للدول الفاعلة في المجال الإعلامي الدولي (النعيمي، 2017).

2 - أنواع المعالجة الإعلامية

تتباين أنماط المعالجة الإعلامية في البيئة الرقمية لمواقع الفضائيات الإخبارية تبعاً لاختلاف الأجندات الأيديولوجية والسياسات التحريرية، وهو ما ينعكس على طريقة عرض القضايا وتفسيرها، ومنها ظاهرة الهجرة السورية غير الشرعية. ويأتي الخبر الصحفي الإلكتروني بوصفه الشكل الأساسي، إذ يركز على تقديم معلومات دقيقة ومختصرة بسرعة، مع تحديث مستمر وربط بقواعد بيانات وأحداث مشابهة. أما التقرير الصحفي الإلكتروني فيتوسع نسبياً برصد أبعاد الحدث زماناً ومكاناً وظروفاً، بلغة مباشرة وجمل قصيرة مع التزام الحياد. في

المقابل، يمثل التحقيق الصحفي الإلكتروني معالجة استقصائية معمقة تتجاوز نقل الوقائع إلى تحليلها وكشف خلفياتها بالاعتماد على جمع البيانات وتعدد المصادر وتوظيف الوسائط الرقمية، بما يتطلب كفاءة تحريرية وبحثية عالية والتزاماً أخلاقياً. ويتجسد الحديث الصحفي الإلكتروني في المقابلات التي تعرض وجهات نظر متعددة بهدف التفسير أو التأثير في اتجاهات الجمهور. كما يشكل المقال الصحفي الإلكتروني مساحة للرأي والتحليل تعكس التوجه الفكري للمؤسسة وتساهم في تشكيل الرأي العام. أما القصة الصحفية الإلكترونية فتعتمد السرد الإنساني الجذاب الذي يدمج الحقائق بالاختصاصات ويضع القارئ في قلب الحدث. وأخيراً، تتسم التغطية الإلكترونية الخاصة بالشمول والعمق وتكامل الوسائط لتقديم معالجة تحليلية متكاملة للموضوع (الشمالية، اللحام، 2015، ص165)؛ (العتوم، 2021)؛ (الشمالية، اللحام، 2015، ص 169)؛ (إسماعيل، 2014، ص 106)؛ (الشريف، 2020، ص 77).

3 - علاقة الاعلام بالهجرة

يُسهم الإعلام بدور محوري في تشكيل المعنى وصناعة السرد حول الهجرة، حيث لا يقتصر دوره على مجرد نقل الأخبار بل يتجاوزها إلى تأطير صورة المهاجر غير الشرعي وتحديد كيفية إستقبال المجتمع له. في ظل تفاقم الظاهرة نتيجة عوامل الطرد المعقدة، مثل الفجور الإقتصادية الهائلة في مستويات الدخل والبطالة المرتفعة، وغياب الأمن والديموقراطية في بلدان الأصل، واليأس الإجتماعي الناجم عن فقدان الهوية وإتساع الفجوة الطبقيّة. إضافة إلى عوامل قسرية كالجفاف والأوبئة، يصبح الإعلام وسيلة لتضخيم أو تهوين هذه الأسباب، وتُعزز العوامل التكنولوجية، لاسيما وسائل التواصل الإجتماعي، هذا الدور من خلال رفع سقف طموحات الشباب وعرض صورة مثالية مبالغ فيها للبلدان المستقبلية، مما يحفز على الهجرة غير الشرعية رغم مخاطرها.

ومن هنا، تكمن قوة الإعلام في إختيار زاوية التغطية، فإما أن يُقدّم المهاجر كـ "ضحية" للعوامل القسرية والأزمات (كالهجرة والفقر) بهدف حشد التعاطف والدعم الإنساني، أو أن يُصوّر كـ "تهديد" أمني أو إقتصادي أو كـ "عبء" على المجتمعات المستقبلية، مغذياً بذلك السرديات المتشددة واليمينية. وبالتالي، فإن الطريقة التي تنتقل بها قصص الهجرة، سواء خلال تداول صور اليأس والحرمان أو التركيز على مخاطر الحدود والأرقام، هي ما يُشكل الوعي العام ويؤثر مباشرة في السياسات الحكومية والمواقف المجتمعية تجاه هذه الظاهرة العالمية (United Nations Development Programme, 2009)؛ (Zolberg, 2014)؛ (Schmeichel et al., 2018)؛ (World Development Report 2023: Migrants, Refugees, and Societies, 2023)؛ (Mcauliffe, 2024)؛ (Oucho, 2024; Top 10 Migration Issues of 2024, 2024).

4 - الآثار المترتبة على الهجرة غير الشرعية

تخلف الهجرة غير الشرعية تداعيات واسعة تُعيق التنمية، وتُهدد الإستقرار، وتُرهق ميزانيات دول الإرسال، العبور والإستقبال.

أولاً الآثار على دول الإرسال، حيث تعاني دول الإرسال من خسائر فادحة أبرزها هجرة الموارد البشرية وهي نزوح الكفاءات والأدمغة نتيجة عدم الإستقرار. إضافة الى تهديد الأمن الوطني حيث تُشكل إختراقاً للحدود، وتُحوّل هذه الدول إلى مصدر محتمل للخارجين عن القانون أو عناصر قد تُستخدم لزعزعة الإستقرار (Borrelli et al., 2025).

ثانياً الآثار على دول العبور، حيث تحملت دول العبور أعباءً متزايدة نتيجة لتدفق أعداد هائلة من المهاجرين غير الشرعيين عبر أراضيها، مثل الآثار الإقتصادية وهي تكاليف ملاحقة وإيواء وترحيل المهاجرين، ومنافسة

العمالة غير النظامية للعمالة النظامية بأجور زهيدة. والآثار الأمنية، وهي بيئة خصبة لتسلسل المجرمين وزيادة مخاطر الإنضمام للتنظيمات الإرهابية. والآثار الصحية، والمقصود بها تفشي الأمراض والأوبئة لعدم خضوع المهاجرين للفحوصات الطبية (Ambrosini & Hajer, 2023).

ثالثاً تأتي التحديات على دول المستقبل، وهي على مستويات متعددة، ومثل التحديات الأمنية المتعلقة بتهريب البشر وتسلسل المجرمين والخلايا الإرهابية ضمن تدفقات المهاجرين، مما يُزعزع الأمن القومي. والتحديات الإقتصادية والتنموية المتمثلة بالخلل في سوق العمل (زيادة العرض وخفض الأجور وارتفاع البطالة)، وإرهاق البنى التحتية. والتحديات الاجتماعية حيث تظهر عادات وقيم غريبة، وانتشار ظواهر سلبية كالتسول والبطالة المنظمة. والتحديات الصحية، إذ قد تُصبح تجمعات المهاجرين غير الشرعيين (غير المفحوصين طبياً) بؤراً لتفشي الأوبئة والأمراض المعدية (Borrelli et al., 2025).

5 - السياسة الأوروبية تجاه اللاجئين السوريين

تنتقل السياسة الأوروبية تجاه اللاجئين السوريين من التزام الاتحاد الأوروبي ببناء نظام مشترك للجوء يستند إلى اتفاقية عام 1951، مع سعي مؤسساته إلى مواءمة التشريعات الوطنية وتعزيز معايير الحماية وإعادة التوطين والاندماج. إلا أن التعاطي الأوروبي يتسم بتباين واضح بين الدول الأعضاء؛ فبينما تتبنى دول مثل ألمانيا وفرنسا مقاربة إنسانية نسبياً، تميل دول أخرى إلى التشدد وفرض قيود صارمة على الاستقبال وضبط الحدود، ما يعكس غياب انسجام كامل في إدارة الملف داخل الاتحاد.

وقد تفاقمت الضغوط مع ارتفاع أعداد الواصلين عبر المتوسط، إذ بلغ عددهم نحو 186 ألفاً عام 2023، مع تسجيل أكثر من 2500 حالة وفاة أو فقدان، الأمر الذي عمّق الخلافات حول آليات الحد من الهجرة. وفي عام 2024 أقر الاتحاد حزمة تعديلات لتعزيز نظام أوروبي موحد يقوم على توزيع عادل لطالبي اللجوء، مع تشديد الإجراءات الأمنية بعد تصاعد المخاوف المرتبطة بالأمن القومي، وتعزيز دور وكالة «فرونتكس» في إدارة الحدود. كما تركز السياسة على التمييز بين اللاجئين السياسيين والاقتصاديين، وإنشاء مراكز إيواء للبت في الطلبات وتقليل أعباء الاستقبال (الاتجاهات العالمية، 2025)؛ (Boswell, 2009)؛ (الحوات، 2007، ص 28)؛ (الشرق الأوسط، 2023)؛ (Kraler & Ahrens, 2023)؛ (Beaujouan & Rasheed, 2019)؛ (سعيد، 2002، ص. 42).

الدراسات السابقة

سعت الدراسة إلى بناء خلفية نظرية متينة من خلال مراجعة الأدبيات السابقة ذات الصلة بموضوع الهجرة السورية غير الشرعية، مع التركيز على التغطية الإعلامية لهذه الظاهرة وانعكاساتها. وقد تم تصنيف الدراسات المستعرضة ضمن محورين رئيسيين. كما تم اعتماد مجموعة من قواعد البيانات الإلكترونية المتخصصة والمنصات التي تدعم الوصول المفتوح لحصر الدراسات والمصادر ذات الصلة، باللغتين العربية والإنجليزية.

المحور الأول: الهجرة غير الشرعية في وسائل الإعلام الغربية

يُظهر المحور الأول أن معالجة قضايا الهجرة غير الشرعية والتداعيات المرتبطة بها في وسائل الإعلام الأجنبية تتأثر بصورة واضحة بالأطر الخبرية والتوجهات السياسية للمؤسسات الإعلامية. فقد بينت دراسة كريمة توفيق (2024) حول تغطية المواقع الإخبارية الدولية للتداعيات الإقتصادية للحرب الروسية - الأوكرانية، اعتماد منهج المسح وتحليل المضمون لعينة من مواقع مثل CNN وCTTV وFrance 24 وRT، وتوصلت إلى تنوع الأطر

المستخدمة، مع بروز أطر "الأزمة" و"التداعيات العالمية" و"المسؤولية" و"الحلول المقترحة"، إضافة إلى اختلاف تركيز كل موقع تبعاً لتوجهاته السياسية والإيديولوجية (توفيق، 2024). كما أكدت دراسة أنا ترياندافيليدو (Anna Triandafyllidou، 2022)، حول تأطير الهجرة غير الشرعية في أربعة بلدان أوروبية، عبر تحليل مضمون كمي وكيفي لصحف ومواقع إخبارية، وجود فروقات واضحة بين الأطر الأمنية والقانونية التي تتبناها الصحف المحافظة، والأطر الإنسانية والحقوقية التي تميل إليها الوسائل الليبرالية أو المستقلة، مع تأثير حاسم للعوامل السياسية والاجتماعية وملكية وسائل الإعلام في تشكيل هذه الأطر (Triandafyllidou، 2022).

المحور الثاني: دور العوامل السياسية والاقتصادية في تشكيل الخطاب الإعلامي

تناولت دراسة كاثرين مگان وآخرين (McCann et al., 2023) دور الروايات الإعلامية في تشكيل الرأي العام والسياسات تجاه اللاجئين، من خلال تحليل منهجي مختلط لـ 100 مقالة شهرياً من مصادر أوروبية رئيسية باللغة الإنجليزية حول أزمتي اللاجئين السوريين عام 2015 والنزوح الأوكراني عام 2022. وأظهرت النتائج تبايناً واضحاً في الأطر السردية، إذ إتمست تغطية اللاجئين السوريين بالسلبية، مقابل خطاب أكثر إيجابية وترحيباً تجاه اللاجئين الأوكرانيين، مع تأثير عوامل العرق والقرب الجغرافي والجنس، إضافة إلى السياقات السياسية والاقتصادية، في تشكيل هذه الفوارق. كما أكدت دراسة نورا يورويجبولام (Noura Uroegbulam وآخرون) بالاعتماد على مراجعة الأدبيات النظرية والمفاهيمية، أن وسائل الإعلام تؤثر بعمق في صنع السياسات عبر انتقاء القضايا وأطر عرضها، وتحديد حدود النقاش العام، بما في ذلك استبعاد بدائل سياسية محتملة، مشددة على الطبيعة التفاعلية المعقدة للعلاقة بين الإعلام والرأي العام وصنع القرار (UROEGBULAM et al., 2024).

تُظهر الدراسات السابقة أنّ التغطية الإعلامية لقضايا الهجرة غير الشرعية لا تخصص فقط لمنطق الإخبار، بل تتشكّل ضمن أطر خطابية تعكس السياسات التحريرية والاتجاهات الرسمية التي توجه عمل الفضائيات الأجنبية، ولا سيما تلك التي تلتزم في معالجتها الإعلامية بخط الدولة التي تمولها وتمثلها. كما بيّنت أنّ اختلاف زوايا الطرح بين المنصات يرتبط بعوامل سياسية وثقافية واقتصادية تحدد طبيعة الرسالة الإعلامية ومضمونها. ومن هذا المنطلق، تنطلق الدراسة الحالية من فرضيتين أساسيتين تتعلقان بالعلاقة بين السياقات السياسية والاقتصادية لتلك الدول وبين حجم التغطية وأشكال تمثيل الهجرة غير الشرعية السورية.

مشكلة الدراسة

تُعَدّ الهجرة غير الشرعية من الظواهر العالمية المركّبة التي فرضت نفسها بقوة على الأجندات السياسية والإعلامية الدولية، لا سيما مع تصاعد تدفقات الهجرة نحو دول الشمال خلال العقود الأخيرة، وما رافقها من تحولات في السياسات الحدودية وأنماط التداول الإعلامي (الاتجاهات العالمية، 2025). وهنا، برز الدور المتنامي لوسائل الإعلام الأجنبية الناطقة باللغة العربية بوصفها وسيطاً مؤثراً في نقل قضايا الهجرة إلى الجمهور العربي، وفي إعادة صياغة دلالاتها وسردياتها بما يتجاوز حدود النقل الإخباري المباشر (IOM, 2024).

وباتت المعالجة الإعلامية، بسبب تعقّد ظاهرة الهجرة السورية غير الشرعية نحو الغرب، محكومة بتداخل اعتبارات متعددة تشمل الأبعاد السياسية، الاقتصادية، الإنسانية والأمنية، الأمر الذي ينعكس على حجم التغطية ونوعية الأطر المستخدمة، واتجاهات الخطاب الموجّه للجمهور. ومن هنا تبرز الإشكالية البحثية التي تتمحور حول فهم العلاقة بين طبيعة هذه العوامل من جهة، وكيفية توظيفها في المعالجة الإعلامية من جهة أخرى،

خصوصاً في ظل إختلاف مواقع الدول الفاعلة بين دول عبور وإستقبال. وبناء عليه، تتمحور مشكلة الدراسة حول التساؤل الرئيسي الآتي:

ما هي أهم العوامل السياسية والاقتصادية المؤثرة في التغطية والمعالجة الإعلامية لقضايا الهجرة السورية غير الشرعية نحو الغرب في القنوات الإخبارية الأجنبية الناطقة بالعربية؟

تساؤلات الدراسة

انطلاقاً من الأهداف المذكورة، تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات التالية:

- كيف أثرت الخلفيات السياسية لدول اللجوء (فرنسا وألمانيا) ودولة العبور (تركيا) على حجم ونوعية التغطية الإخبارية لظاهرة الهجرة غير الشرعية السورية في مواقع الفضائيات الأجنبية الناطقة بالعربية فرانس 24 (France 24)، تلفزيون صوت ألمانيا (DW)، التلفزيون التركي (TRT) خلال عامي 2021 إلى 2022؟
- كيف تم تمثيل الجوانب الاقتصادية للهجرة غير الشرعية السورية (مثل تأثيرها على سوق العمل، المساعدات الاقتصادية) في تغطية مواقع هذه الفضائيات؟ وهل اختلفت هذه التغطية بناءً على الأوضاع الاقتصادية لدول اللجوء والعبور؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الخلفيات السياسية للدول الممثلة في مواقع القنوات الإخبارية (فرنسا، ألمانيا، تركيا) وبين حجم التغطية الإعلامية واتجاه المعالجة الإعلامية لظاهرة الهجرة غير الشرعية السورية.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ارتباطية بين الأوضاع الاقتصادية للدول الممثلة في مواقع القنوات (مثل معدلات البطالة أو النمو الاقتصادي) وبين طريقة تمثيل الجوانب الاقتصادية للهجرة غير الشرعية السورية في التغطية الإعلامية.

أهمية الدراسة

تنقسم أهمية الدراسة إلى شقين، هما:

الأهمية العلمية

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من سعيها إلى تأطير ظاهرة الهجرة السورية غير الشرعية من منظور نظري إعلامي، عبر تحليل خصائص التغطية الإعلامية الأجنبية الموجهة إلى الجمهور العربي. كما تسعى إلى تقديم قراءة نقدية لكيفية مساهمة الإعلام الدولي الموجه في تشكيل الرأي العام العربي تجاه ظاهرة تتجاوز الحدود الجغرافية والدلالات القانونية إلى فضاءات إنسانية وسياسية متشابكة، مما يثير المكتبة العربية في مجال دراسات الإعلاك الدولي وعلاقته بالظواهر العابرة للحدود.

الأهمية الموضوعية

تُعزّز الدراسة الوعي بطبيعة العلاقة الجدلية بين الإعلام وقضية الهجرة السورية غير الشرعية، حيث لا تتوقف التغطية عند حدود نقل الأحداث، بل تتجاوز ذلك إلى إعادة بناء المعاني وتأطير المهاجرين كـ"ضحايا"، "تهديد"، أو "فرصة اقتصادية". كما تمثل الدراسة أداة تحليلية تساعد الباحثين وصنّاع القرار والمنظمات الحقوقية في فهم التأثيرات المحتملة للتغطية الإعلامية على تشكيل اتجاهات الجمهور وصياغة السياسات العامة المرتبطة بالهجرة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحديد طبيعة العلاقة بين التوجه السياسي لمواقع الفضائيات الأجنبية الناطقة بالعربية - فرانس 24 (France 24)، تلفزيون صوت ألمانيا (DW)، التلفزيون التركي (TRT) وطريقة تناولها لظاهرة الهجرة غير الشرعية السورية خلال عامي 2021 و2022، مع الأخذ بعين الاعتبار الخلفيات السياسية والثقافية التي تنطلق منها هذه الوسائل.
- تحليل سياسات التغطية الإعلامية الأجنبية الناطقة باللغة العربية لظاهرة الهجرة السورية غير الشرعية.
- تحديد أبرز معايير التغطية الإعلامية الأجنبية في تشكيل الصورة النمطية للمهاجرين غير شرعيين.

مفاهيم الدراسة

الهجرة غير الشرعية: تُعرّف الهجرة لغوياً على أنها لغةً الترك والمفارقة والانتقال من مكان إلى آخر. أما غير فتعني النفي أو العكس. أما الشرعية: مشتقة من "شرع" وتعني ما يوافق القانون والنظام والأصول المرعية (شرقي، 2019). أما اصطلاحياً، فإن الهجرة غير شرعية (Illegal immigration) تحمل في مضمونها معنى الوجود غير القانوني للأفراد في البلدان التي يتواجدون فيها (هشام، 2010). كما تربطها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) بالجانب الانساني، إذ تعتبر أن هؤلاء الأفراد يسعون للحصول على الحماية الدولية، لكنهم يضطرون لعبور الحدود بطرق غير نظامية نتيجة لظروف قسرية أو تهديدات تمس حياتهم أو حريتهم (Ahrens, 2023). أما إجرائياً، فقد استُخدم مصطلح "الهجرة غير الشرعية" في هذه الدراسة للإشارة إلى إنتقال الأفراد من الجنسية السورية من بلدهم إلى بلد آخر بطرق مخالفة للقوانين الرسمية، نتيجة لظروف قسرية مثل الحروب أو الأوضاع السياسية والاقتصادية المتدهورة.

المهاجرون غير النظاميين: يُعرّف المهاجر لغوياً على أنه اسم المفعول من هاجر. أما المهاجرون غير النظاميين، هم مُغتربون في بلادٍ أجنبية بطريقة غير شرعية في بلاد الهجرة. أما اصطلاحياً، هم مجموعة من الأفراد يدخلون البلاد بصورة غير نظامية من دون وثائق رسمية أو بوثائق مزورة (Migration Data Portal، 2022). أما إجرائياً، هم مجموعة من الأفراد الذين يتجاوزون الحدود خلسة ويدخلون الى احد البلدان من دون تأشيرة أو مستندات رسمية هرباً من بلادهم لأسباب شخصية أو جرّاء الحرب في بلادهم أو بسبب دوافع سياسية أو اقتصادية واجتماعية، أو طمعاً بحياة مغرية في بلدان اللجوء.

نظرية الأطر الإعلامية

اعتمدت الدراسة على **نظرية الأطر الإعلامية (Framing Theory)** بوصفها الأنسب لتحليل مضمون التغطية الإخبارية للأزمات والأحداث الكبرى، نظراً لقدرتها على تفسير كيفية ضبط الخطاب الإعلامي وفق الهوية

السياسية والاجتماعية والحضارية للمؤسسة. يقوم مفهوم التأطير على اختيار جوانب محددة من القضية وإبرازها مقابل تهميش جوانب أخرى، بما يؤدي إلى بناء واقع ذي معنى لكنه انتقائي، وهو ما يجعله إطاراً تفسيرياً جامعاً يربط بين ممارسات الصحفيين والموصلين الاستراتيجيين والجمهور (Sikorski & Matthes, 2020). تعود جذور الفكرة إلى والتر ليبمان Walter Lippmann في عشرينيات القرن الماضي، وتبلور المصطلح تحليلياً في الثمانينيات، حيث عرّف تود غيلتن Todd Gitlin الإطار بأنه نمط تنظيمي انتقائي يوجّه اختيار المعلومات وتنظيمها (Gitlin, 1980)، بينما تناولته الأدبيات اللاحقة بوصفه أداة مركزية في دراسات الصحافة (Wicks, 2001). وفي التطبيق، استُخدمت النظرية لتحليل معالجة قضية الهجرة السورية غير الشرعية في ثلاث قنوات أجنبية ناطقة بالعربية France 24، وDeutsche Welle، وTRT عربي. عُدّت الأطر المستخدمة (الإنسانية، الأمنية، السياسية، الاقتصادية) متغيراً مستقلاً، في حين تمثل المتغير التابع في السياسات العاكسة لتوجهات الدول الثلاث، انطلاقاً من افتراض أن الأطر لا تُبنى في فراغ بل تتأثر بالسياسات التحريرية والثقافة السياسية السائدة.

إجراءات الدراسة

منهج الدراسة

استخدم منهج المسح في هذه الدراسة الوصفية، وهو منهج مستخدم بشكل واسع في دراسة الظواهر كما هي في الواقع، دون التدخل في تغييرها أو التأثير عليها (محمد، 2018). ويهدف استخدام هذا المنهج إلى وصف وتحليل المعالجة الإعلامية/التغطية الإعلامية لمواقع الفضائيات الأجنبية الناطقة بالعربية لظاهرة الهجرة السورية غير الشرعية.

مجتمع الدراسة

يتكوّن مجتمع الدراسة من مواقع الفضائيات الأجنبية الناطقة باللغة العربية. أما عينة الدراسة فتتكوّن من مجموعة من المواد الإعلامية المنشورة والتي بلغت 199 مادة إعلامية على المواقع الإلكترونية لثلاث فضائيات أجنبية ناطقة باللغة العربية، وهي: فرانس 24 (France 24)، وصوت ألمانيا (Deutsche Welle) و تي آر تي - عربي (TRT)، وذلك خلال عامي 2021 و2022. وقد تم اعتماد العينة القصصية لاختيار المحتوى الإعلامي المرتبط بموضوع الهجرة غير الشرعية، مع التركيز على التغطيات المتعلقة بالمهاجرين السوريين، نظراً لكونهم يشكلون إحدى أكبر موجات النزوح في المنطقة خلال العقد الأخير. وقد تم اختيار هذه الفترة تحديداً بسبب الارتفاع الملحوظ في أعداد المهاجرين السوريين غير الشرعيين نحو أوروبا وتركيا، سواء كدول لجوء أو عبور، وهو ما أكدته تقارير الأمم المتحدة أنه مع نهاية عام 2024، بلغ عدد اللاجئين وطالبي اللجوء السوريين 6.1 مليون شخص، بينما نزح 7.4 مليون شخص داخل البلاد. وقد جدد سقوط نظام الأسد في سوريا في 8 ديسمبر الأمل في العودة إلى الوطن رغم كل التحديات (الاتجاهات العالمية، 2025). وعليه، فقد تم اختيار هذه مواقع القنوات المذكورة أدناه لكونها تمثل أدوات إعلامية رسمية تعبّر عن السياسات العامة للدول التي تتبع لها، مما يساهم في فهم كيفية توظيف الإعلام الرسمي في تشكيل الرأي العام حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

أدوات الدراسة وجمع البيانات

بالاعتماد على منهج المسح، تم الاعتماد على أداة تحليل المضمون لجمع البيانات، إذ يُعد أسلوب تحليل المضمون (Content Analysis) من الأدوات البحثية الجوهرية في دراسات الإعلام، يُستخدم لفهم الرسائل الاتصالية وتحليلها بطريقة منهجية، سواء كانت مكتوبة أو مرئية أو مسموعة. ويتميز هذا الأسلوب بقدرته على الجمع بين التحليل الكمي والنوعي، مما يمنح الباحث رؤية شاملة للظواهر الإعلامية. فمن الناحية الكمية،

يُستخدم تحليل المضمون لقياس تكرار المفاهيم أو الصور أو الكلمات داخل المحتوى الإعلامي، مما يساعد في الكشف عن الأنماط والاتجاهات السائدة في التغطية الإخبارية. أما من الناحية النوعية، فيُعنى بتحليل بنية الخطاب الإعلامي، ودلالات اللغة المستخدمة، والمعاني الضمنية التي تعكسها الرسائل، مما يتيح فهماً أعمق لدور الإعلام في تشكيل الرأي العام وتمثيل القضايا الاجتماعية والسياسية. وقد أظهرت الدراسات الحديثة، أن تحليل المضمون يُستخدم على نطاق واسع لتقييم أداء الأخبار من حيث التنوع، والعمق التحليلي، والتمثيل، مما يعكس أهميته في فهم جودة الإعلام ووظائفه في المجتمع (Humprecht, 2023).

أما في هذه الدراسة، فقد استخدم منهج المسح لفهم الظاهرة كما تنعكس في التغطيات الإعلامية لمواقع القنوات الأجنبية الناطقة بالعربية (في الأخبار والمقالات المنشورة على المواقع الإلكترونية) وهي المتمثلة: فرانس 24 (France 24)، وصوت المانيا (Deutsche Welle) و تي آر تي - عربي (TRT). ولأن هذا المنهج لا يسعى إلى تغيير الواقع أو التأثير عليه، بل يهدف إلى تقديم وصف دقيق وموضوعي للظاهرة كما تظهر في المحتوى الإعلامي. فقد تم الاستفادة من خلال هذا المنهج من خلال جمع بيانات ومعلومات من مضامين إعلامية مختلفة خلال فترة زمنية محددة، وتحليلها بهدف الكشف عن طبيعة المعالجة الإعلامية، والوقوف على العوامل المؤثرة فيها، سواء كانت سياسية أو اقتصادية. وعليه، أتاح منهج المسح للباحثة أن تصف الظاهرة الإعلامية بدقة، وتحدد خصائصها، وأنماطها، وتوجهاتها، مما ساعد على بناء فهم علمي رصين للكيفية التي يتم بها تمثيل قضية الهجرة غير الشرعية في الإعلام.

عرض نتائج تحليل المضمون

لمحة عامة

يهدف هذا الفصل إلى تحليل نتائج دراسة التغطية الإعلامية لقضية الهجرة السورية غير الشرعية نحو الغرب في مواقع القنوات الفضائية الأجنبية الناطقة باللغة العربية، وهي: France 24، DW، TRT، خلال عامي 2021-2022.

ويركز التحليل على ربط النتائج الإحصائية بالإطار النظري للدراسة، وبالإشكالية البحثية التي تتمحور حول تأثير العوامل السياسية والاقتصادية في المعالجة الإعلامية، مع اختبار الفرضيتين الأساسيتين للدراسة.

أولاً: تحليل حجم التغطية الإعلامية وعلاقته بالخلفيات السياسية للدول

بعد إكمال إجراءات الترميز والتحقق من صدف الأدلة وثباتها، تم الانتقال إلى مرحلة عرض وتحليل نتائج تحليل المضمون الخاصة بتغطية الهجرة السورية غير الشرعية. كما إنعكست في المواد الإخبارية للقنوات - عينة الدراسة - خلال عامي 2021-2022. أظهرت الجداول الإحصائية توزيع الفئات التحليلية وتكراراتها، بما يُظهر ملامح أنماط التناول وإتجاهات التغطية بصورة منهجية واضحة، حيث لا يقتصر هذا القسم على عرض المؤشرات الكمية فحسب، بل يتناول تحليل مضامين الجداول وقراءة دلالاتها في ضوء طبيعة المعالجة الإعلامية، زوايا الطرح وأولويات التغطية، ضمن تسلسل يربط بين العرض الكمي والتفسير التحليلي، تمهيداً لإستخلاص الدلالات المرتبطة بمحاور الدراسة وتساؤلاتها.

الجدول رقم 1 عدد المواد الإعلامية التي تغطي الهجرة الغير شرعية في مواقع القنوات الإخبارية عينة

الدراسة

العام	France 24		DW		TRT		اختبار مربع كاي	قيمة الدلالة الاحصائية P-Value	المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%			
2021	39	33.6%	37	31.9%	40	34.5%		0.018	116
2022	28	33.7%	40	48.2%	15	18.1%	8.035		83
المجموع	67	33.7%	77	38.7%	55	27.6%			199

أظهرت نتائج جدول (1) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في حجم التغطية بين القنوات الثلاث ($P=0.018$) ، وهو ما ينسجم مع الطرح النظري لنظرية الأطر الإعلامية التي تفترض أن إختيار القضايا وإبرازها يعكس أولويات المؤسسة وسياقها السياسي (Gitlin, 1980& Sikorski & Matthes, 2020) ، إارتفاع نسبة التغطية في (صوت ألمانيا) و(فرانس 24) مقارنة بـ(تي آر تي)، يمكن تفسيره في ضوء موقع ألمانيا وفرنسا كدول لجوء مباشر، حيث يشكل ملف الهجرة جزءاً من الجدل السياسي الداخلي، وهو ما يتقاطع مع ما توصلت إليه دراسة آنا ترياندافيليدو في العام 2022، بشأن إرتباط الأطر الإعلامية بالسياق السياسي الوطني. أما بالنسبة إلى التراجع في تغطية تي آر تي عام 2022، فيرتبط بتموضع تركيا كدولة عبور تستخدم ملف الهجرة ضمن سياق تفاوضي مع الإتحاد الأوروبي، وهو ما يدعم ما أشارت إليه الأدبيات النظرية حول توظيف الخطاب الإعلامي في إدارة سياسات اللجوء (Boswell 2009). ما يعني أن الفروق في نسب التغطية بين القنوات ليست فروقاً عابرة أو ناتجة عن الصدفة، بل تعكس نمطاً حقيقياً في إختلاف حجم الإهتمام بالقضية بين هذه مواقع الفضائيات الثلاث خلال العامين 2021 و2022.

ثانياً: تحليل نوع المادة الإعلامية ودلالاته السياسية

الجدول رقم 2 نوع المادة الإعلامية في مواقع القنوات الثلاث في العام 2021

نوع المادة الإعلامية	France 24		DW		TRT		اختبار مربع كاي	قيمة الدلالة الاحصائية P-Value	المجموع
	ك	%	ك	%	ك	%			

100%	45	31.1%	14	26.7%	12	42.2%	19	خبر عاجل/قصير
100%	3	0%	0	0%	0	100%	3	تقرير إخباري/مقال
100%	9	11.1%	1	33.3%	3	55.6%	5	تحليل/رأي
100%	31	58.1%	18	32.3%	10	9.7%	3	مقابلة
100%	5	60%	3	40%	2	0%	0	التحقيق الصحفي
100%	23	17.4%	4	43.5%	10	39.1%	9	مادة مصورة
100%	116	34.5%	40	31.9%	37	33.6%	39	المجموع

تستعرض نتائج جدول (2) عن تنوع الأشكال الصحفية التي اعتمدتها القنوات الثلاث في عام 2021 عند تناول الهجرة السورية غير الشرعية السوري. فقد تصدر التقرير الإخباري/المقال في (فرانس 24) بـ 19 مادة، مقابل 12 مادة لـ (صوت ألمانيا)، و 14 مادة لـ (تي آر تي)، ما يشير إلى أهمية هذا القلب التحريفي في المعالجة. أما فئة "الخبر العاجل/القصير"، فقد احتلت (تي آر تي) المرتبة الأولى بـ 18 مادة، تلتها (صوت ألمانيا) بـ 10 مواد، فيما سجلت (فرانس 24) 3 مواد فقط، وهو ما يعكس توجّها أكبر لدى القناة التركية نحو المتابعة السريعة للأحداث. أما "التحقيق الصحفي" فقد ظهر بنسب متقاربة نسبياً بين مواقع القنوات الثلاث، بـ 9 مواد لـ (فرانس 24) و 10 مواد لـ (صوت ألمانيا)، مقابل 4 مواد لـ (تي آر تي). كما حضرت "المقابلات" و "التحليل/الرأي" بأعداد محدودة نسبياً، مع ملاحظة أن مادة "الرأي" تكاد تنحصر في (صوت ألمانيا) بمادتين، وثلاث مواد لـ (تي آر تي)، في حين لم يظهر أي مقال رأي لـ (فرانس 24). وعليه، تدل هذه المؤشرات على أن عام 2021 اتسم بسيطرة القلب الخبري والتقرير، مع إختلاف في درجة الميل نحو السرعة الإخبارية أو المعالجة الموسعة.

الجدول رقم 3 نوع المادة الإعلامية في مواقع القنوات الثلاث في العام 2022

الفئة		France 24		DW		TRT		اختبار مربع كاي		قيمة الدلالة الاحصائية P-Value	
نوع المادة الإعلامية	ك	%	ك	%	ك	%	ك	المجموع	قيمة الدلالة الاحصائية P-Value	نوع المادة الإعلامية	ك

100%	41	26.8%	11	34.1%	14	39%	16	خبر عاجل/قصير
100%	10	0%	0	40%	4	60%	6	تقرير إخباري/مقال
100%	5	0%	0	40%	2	60%	3	تحليل/رأي
100%	7	28.6%	2	42.9%	3	28.6%	2	مقابلة
100%	4	0%	0	75%	3	25%	1	التحقيق الصحفي
100%	16	12.5%	2	87.5%	14	0%	0	مادة مصورة
100%	83	18.1%	15	48.2%	40	33.7%	28	المجموع

يُظهر الجدول رقم (3) استمرار حضور "التقرير الإخباري/المقال" بوصفه الشكل الأكثر استخدامًا في 2022، حيث سجلت (فرانس 24) بـ 16 مادة و (صوت ألمانيا) بـ 14 مادة، و 11 مادة لـ (تي آر تي). غير أن التغير اللافت يتمثل في ارتفاع "التحقيق الصحفي" في موقع قناة (صوت ألمانيا) إلى 14 مادة، مقارنة بـ (تي آر تي) بـ 2 مادة. وفي المقابل، تراجع تواجد "الخبر العاجل/القصير" لدى (تي آر تي) إلى مادتين بعد أن كان مرتفعًا في العام 2021، ما يعكس تحولًا في نمط النشر من المتابعة السريعة إلى أشكال أقل كثافة. كما لوحظ تنامي نسبي للمواد المصورة في (فرانس 24) بـ 6 مواد مقارنة بـ 4 مواد لـ (صوت ألمانيا).

ويتضح خلال عامي 2021 و 2022، أن القلب التقريري ظل العمود الفقري للمعالجة الإعلامية في مواقع القنوات الثلاث، إذ إتجهت (صوت ألمانيا) نحو توسيع المساحة الإخبارية للتحقيق الصحفي في العام 2022، بينما انخفض اعتماد (تي آر تي) على الخبر العاجل مقارنة بالعام 2021. ويدل ذلك على أن التغير لم يكن كمياً فقط، بل نوعياً في طبيعة الأدوات التحريرية المستخدمة.

وتقاطع هذه النتائج مع الأدبيات النظرية التي بينت أن اختلاف السرديات الإعلامية يرتبط بالسياقات السياسية والاقتصادية الوطنية (McCann et al, 2023). أما بروز المقابلات في (تي آر تي) عام 2021، فيشير إلى توظيف الرأي العام الداخلي ضمن خطاب السيادة والضغط الاجتماعي، وهو ما ينسجم مع ما طرحته دراسة نورا يوروجبولام، حول العلاقة التفاعلية بين الإعلام وصنع السياسات (Uroegbulam et al, 2024). وبذلك، يتضح أن اختيار القلب الصحفي يمثل ممارسة تأطيرية تعكس الموقع السياسي للدولة، وليس مجرد تفضيل مهني.

ثالثاً: الإطار القانوني والسياسي وتمثيل البعد الاقتصادي الجدول رقم 4 عناصر الإطار القانوني السياسي المهيمن في مواقع القنوات الثلاث خلال فترة الدراسة

مواقع القنوات	France 24	DW	TRT	اختبار مربع كاي	المجموع	قيمة الدلالة الاحصائية P-Value	عناصر الإطار القانوني والسياسي خلال فترة الدراسة 2021-2022		
							ك	%	ك
قوانين الهجرة/اللجوء	نعم	60	32.6%	72	39.1%	52	28.3%	184	0.625
	لا	7	46.7%	5	33.3%	3	20.0%	15	100%
(fisher exact test) 1.193									
سياسات الدول المستقبلية/العبور	نعم	61	32.4%	75	39.9%	52	27.7%	188	0.240
	لا	6	54.5%	2	18.2%	3	27.3%	11	100%
(fisher exact test) 2.702									
الاتفاقيات الدولية/البروتوكولات (مثل اتفاقية دبلن)	نعم	25	28.7%	33	37.9%	29	33.3%	87	0.228
	لا	42	37.5%	44	39.3%	26	23.2%	112	100%
القرارات الحكومية/التشريعات الجديدة	نعم	44	29.7%	68	45.9%	36	24.3%	148	0.002
	لا	23	45.1%	9	17.6%	19	37.3%	51	100%
مكافحة شبكات التهريب والاتجار بالبشر	نعم	38	55.1%	12	17.4%	19	27.5%	69	0.000
	لا	29	22.3%	65	50.0%	36	27.7%	130	100%
مشكلات في عدم الاندماج	نعم	4	10.3%	28	71.8%	7	17.9%	39	0.000
	لا	63	39.4%	49	30.6%	48	30.0%	160	100%

أظهرت نتائج جدول (4) دلالات إحصائية قوية في عناصر مثل التشريعات الجديدة، مكافحة التهريب، ومشكلات الاندماج ($P=0.000$) ، ما يؤكد هيمنة الإطار القانوني – السياسي. ووفقاً لنظرية الأطر الإعلامية فإن

إبراز هذه العناصر يعكس عملية انتقاء ممنهجة لجوانب محددة من الظاهرة على حساب أخرى، بما يعيد بناء الواقع وفق منظور الدولة المالكة للوسيلة.

وقد ركزت القنوات الأوروبية على قوانين اللجوء والاندماج وسوق العمل، وهو ما يتسق مع تحليل جيف هويسمانس لأمننة الهجرة، الذي أوضح أن التركيز الإعلامي غالباً ما ينصرف إلى البعد السيادي الخارجي حين ترتبط القضية بإدارة الحدود والعبور، وهو ما يفسر بروز العلاقة الارتباطية في هذا البعد تحديداً دون سواه (Huysmans, 2000).

في المقابل، برز في (تي أر تي) خطاب العبء الاجتماعي والضغط الاقتصادي، ما يعكس تموضع تركيا كدولة عبور تتحمل أعباء مباشرة. وتتقاطع هذه النتائج مع دراسة دراسة آنا ترياندافيليدوب التي أكدت اختلاف الأطر بين الوسائل تبعاً للخلفيات السياسية (Triandafyllidou, 2020). وتنسجم هذه النتائج مع ما توصلت إليه الأدبيات النظرية التي أظهرت أن الخطاب الاقتصادي يُستخدم لتبرير السياسات (McCann, 2023). وعليه، تدعم النتائج الفرضية الثانية جزئياً، إذ يظهر العامل الاقتصادي ضمن إطار سياسي مهيمن، لا بوصفه مستقلاً.

كما تُظهر النتائج التطبيقية، في ضوء الإطار المنهجي، أن المعالجة الإعلامية للهجرة السورية غير الشرعية تخضع لبنية تأطيرية تعكس المصالح السياسية والاقتصادية للدول المالكة للقنوات. وقد انسجمت النتائج مع الأدبيات السابقة التي أكدت أن الإعلام الدولي لا يعمل في فراغ، بل يعيد إنتاج السرديات الرسمية (Boswell, 2009؛ McCann et al., 2023).

كما برهنت على صلاحية نظرية الأطر الإعلامية في تفسير كيفية إبراز جوانب معينة (الأمن، الاندماج، التشريعات) وتهميش أخرى (الأبعاد الإنسانية البحتة)، بما يسهم في تشكيل إدراك الجمهور العربي للظاهرة. وبذلك، فإن التحليل لا يكتفي بتفسير النتائج إحصائياً، بل يربطها بالبنية النظرية والبحثية، ويؤكد أن العامل السياسي يمثل الإطار الناظم للمعالجة، فيما يُستدعى العامل الاقتصادي بوصفه أداة خطابية داعمة، وهو ما يجيب بصورة مباشرة عن الإشكالية الرئيسية للدراسة.

رابعاً: مناقشة الفرضيات في ضوء النتائج

تُظهر نتائج الدراسة، عند اختبار الفرضية الأولى، وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الخلفيات السياسية للدول المالكة للقنوات وبين حجم واتجاه التغطية الإعلامية، الأمر الذي يعزز الطرح النظري لنظرية الأطر الإعلامية القائل إن عملية التأطير لا تتم بمعزل عن السياق السياسي للمؤسسة الإعلامية. فالاختلاف في مستويات الاهتمام واتجاه المعالجة لا يمكن تفسيره باعتبارات مهنية بحتة، بل يرتبط بتموضع الدولة من ملف الهجرة بوصفها دولة لجوء أو عبور، وهو ما يتقاطع مع ما توصلت إليه الأدبيات النظرية بشأن انعكاس السياسات الوطنية في الخطاب الإعلامي (Triandafyllidou, 2020).

وعليه، فإن الفرضية الأولى تحظى بدعم إحصائي وتفسيري، بما يؤكد أن العامل السياسي يشكل البنية المرجعية التي تنتظم داخلها المعالجة الإعلامية.

أما الفرضية الثانية، فقد كشفت النتائج عن علاقة بين الأوضاع الاقتصادية للدول وطريقة تمثيل الجوانب الاقتصادية للهجرة، إلا أن هذه العلاقة لم تظهر بوصفها مستقلة، بل جاءت مندمجة ضمن إطار سياسي أوسع. فالبعد الاقتصادي استُخدم في الخطاب الإعلامي كأداة تفسيرية أو تبريرية للسياسات، سواء من خلال إبراز سوق العمل أو كلفة الاستقبال أو الضغط الاجتماعي. ويتسق ذلك مع ما أشارت إليها الأدبيات النظرية، حول توظيف

السرديات الاقتصادية في تشكيل المواقف العامة تجاه اللاجئين (McCann, 2023). ومن ثم، يمكن القول إن الفرضية الثانية مدعومة جزئياً، إذ يظهر العامل الاقتصادي كمتغير تابع للإطار السياسي المهيمن، لا إطار مستقل قائم بذاته.

وبناءً على ذلك، تؤكد مناقشة الفرضيتين أن التغطية الإعلامية للهجرة السورية غير الشرعية لم تكن محايدة أو عفوية، بل خضعت لمنطق تأطيري يعكس التداخل البنيوي بين الإعلام والسياسة، حيث يتقدم العامل السياسي بوصفه الإطار الناظم. وبذلك، فإن الإطار السياسي أدى وظيفة تأطيرية مهمة أعادت ترتيب الأبعاد الأخرى داخل منظومة خطابية واحدة تتمحور حول مفهوم السيادة والتنظيم. بينما يتبين أن الاقتصاد في الخطاب الإعلامي لدى مواقع القنوات الإعلامية الثلاثة لم يُطرح كقضية تنمية مستقلة، بل كعنصر داعم للإطار السياسي، فقد جرى توظيف مفاهيم العبء المالي وتكاليف الاستقبال في سياق تبرير السياسات أو شرح ضرورتها. وعليه، فإن البعد الاقتصادي كان تابعاً للإطار السياسي في بنيته الخطابية.

الاستنتاجات

تُظهر نتائج هذه الدراسة أن التغطية الإعلامية لقضية الهجرة السورية غير الشرعية في مواقع القنوات الإخبارية الأجنبية الناطقة بالعربية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2021 و2022 خضعت لمنطق تأطيري يعكس موقع الدول المعنية من تداعيات الأزمة السورية وملف الهجرة المرتبط بها. فقد كشفت المعالجة الإعلامية عن تباينات واضحة في حجم التغطية ونوعية الخطاب تبعاً لاختلاف الأدوار السياسية للدول، سواء بوصفها دول لجوء أو دول عبور، وهو ما انعكس في إبراز الأبعاد القانونية والسياسات التنظيمية في الإعلام الأوروبي، مقابل تركيز أكثر وضوحاً على الأعباء الاقتصادية والاجتماعية في الإعلام التركي. كما بينت الدراسة أن تمثيل المهاجر السوري لم يُقدّم كفاعل اجتماعي مستقل، بل جرى تأطيره ضمن سرديات تتصل بإدارة الحدود، والاندماج، والأمن، وسوق العمل، بما يخدم التوجهات السياسية والاقتصادية لكل دولة خلال فترة الدراسة. وعليه، تؤكد النتائج أن التغطية الإعلامية للهجرة السورية غير الشرعية خلال عامي 2021 و2022 أدت دوراً اتصالياً مؤثراً في إعادة إنتاج المواقف الرسمية تجاه الملف السوري، وأسهمت في توجيه إدراك الجمهور العربي لطبيعة الظاهرة وأبعادها، بما يتماشى مع المصالح الاستراتيجية للدول الفاعلة في هذا السياق الزمني.

التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة التي كشفت عن خضوع التغطية الإعلامية الأجنبية لقضية الهجرة السورية لأجندات سياسية واقتصادية، تُقدم التوصيات التالية:

- الالتزام بالمعايير المهنية: ضرورة تمسك القنوات الأجنبية بالدقة والتوازن، والابتعاد عن الصور النمطية أو تسييس المعالجة الإعلامية على حساب البعد الإنساني.
- تطوير البحث الأكاديمي: دعوة الباحثين لتوسيع الدراسات التحليلية التي تربط بين الخطاب الإعلامي والسياقات للدول المالكة لوسائل الإعلام، لفهم آليات التأطير بشكل أعمق.
- تعزيز الوعي النقدي: رفع وعي الجمهور العربي بطبيعة المحتوى الإخباري، وإدراكه بأن التغطية تخضع لسياسات تحريرية محددة ولا تعكس بالضرورة واقعاً محايداً.
- تنوع مصادر المعلومات: حث الجمهور على مقارنة الأطر الإخبارية بين المصادر المحلية والعربية والأجنبية، لتكوين رؤية مستقلة وشاملة تجاه قضية الهجرة السورية غير الشرعية.

الخاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى مقارنة تحليلية متكاملة لفهم كيفية معالجة قضية الهجرة السورية غير الشرعية في مواقع الفضائيات الأجنبية الناطقة بالعربية خلال عامي 2021 و2022، من خلال اعتماد المنهج الوصفي التحليلي وربطه بالمعطيات الكمية والكيفية المستخلصة من تحليل المضمون. وقد أظهرت النتائج أن الخطاب الإعلامي المتعلق بهذه القضية يتشكل ضمن بنية اتصالية معقدة تتداخل فيها الأبعاد السياسية والاقتصادية، بحيث تتحدد أولويات التغطية واتجاهاتها وفق موقع الدولة من ظاهرة الهجرة، ودورها في منظومة إدارة هذا الملف إقليمياً ودولياً.

كما بينت الدراسة أن الاختلاف في أنماط المعالجة لا يعكس فقط تبايناً مهنياً أو تحريراً، بل يرتبط بسياقات أوسع تتصل بوظيفة الإعلام في إعادة إنتاج السرديات الرسمية وتكريس تصورات محددة حول الهجرة السورية وأسبابها وتداعياتها. وعليه، تسهم هذه الدراسة في تعميق الفهم الأكاديمي لدور الإعلام الدولي الناطق بالعربية بوصفه فاعلاً اتصالياً مؤثراً في القضايا الإنسانية المعقدة، وتبرز أهمية تحليل التغطية الإعلامية بوصفها ممارسة ذات أبعاد سياسية واستراتيجية تتجاوز حدود النقل الإخباري إلى التأثير في الوعي العام وصياغة المواقف تجاه قضايا الهجرة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية

الإسكوا. (تاريخ غير محدد). تقرير عن الهجرة. تم الاسترجاع من <https://www.unescwa.org/ar/focus/population>، تاريخ الإسترجاع: 2024-11-28.

الاتجاهات العالمية. (2025, June 12). المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. <https://www.unhcr.org/ar/global-trends>

الحوات، ع. (2007). الهجرة غير الشرعية الى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي. طرابلس: منشورات الجامعة المغربية.

الشرق الأوسط. (2023، 12 تشرين الثاني - نوفمبر). الأمم المتحدة: أكثر من 180 ألف مهاجر عبروا البحر المتوسط إلى أوروبا في 2023. تم الاسترجاع من <https://2u.pw/wDTZN11R>

النعمي، مهند سليمان (2017). ألف.. باء.. تاء.. صحافة، البحرين: وكالة أنباء البحرين. ربيع، عبد الجواد (2005)، فن الخبر الصحفي، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع. الشميلة، ماهر عودة، اللحام، محمود عزت (2015)، الصحافة الالكترونية الرقمية، عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع.

العتوم، دانة (2021)، ما أهم الفنون التحريرية في الصحف الالكترونية، تم الإسترجاع في 10 تشرين الثاني 2025، من موقع العربي على <https://2u.pw/7Gvbr> إسماعيل، إبراهيم (2014)، الإعلام المعاصر: وسائله ومهاراته، تأثيراته، أخلاقياته، قطر: وزارة الثقافة والفنون والتراث.

الشريف، عبد العزيز (2020). الإعلام الالكتروني، عمان: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع.

شرقي، إ. (2019). المعالجة الإعلامية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في مواقع الفضائيات الإخبارية. مجلة الاتصال والصحافة, 6.(2)

سعيد، م. ص. (2002). جريمة تهريب المهاجرين، دراسة مقارنة. العراق: جامعة صلاح الدين، رسالة دكتوراه.

محمد، فتحية (2018). مناهج البحث العلمي: أساسيات وتطبيقات. دار الفكر العربي.

<https://www.migrationpolicy.org/programs/migration-information-source/top-10-migration-issues-2024>

Triandafyllidou, Anna. (2022). Temporary migration: Category of analysis or category of practice? *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 48(16), 3847–3859.
<https://doi.org/10.1080/1369183X.2022.2028350>

United Nations Development Programme. (2009). Human development report 2009: Overcoming barriers: Human mobility and development. UNDP.

Uroegbulam, Nora, Uchemefune, Christopher, & Iroegbu, Edith. (2024). Media influence on government policy-making: Understanding the role of mass media in shaping public opinion and political. *IMSU Journal of Communication Studies*, 8(2), 241–246.
<https://doi.org/10.5281/zenodo.14246594>

World development report 2023: Migrants, refugees, and societies. (2023). International Bank for Reconstruction and Development.

Zolberg, Aristide, R. (2014). Migration and mobility: A new global order. Polity Press.